

## الفساد في لبنان:

# يقدم "الزبائنية" على حساب المواطنة

جريدة النهار

لبنان - كتبت: فيوليت البلعة

◀ تكون انعكاسات الفساد قاسية على مفهوم المواطنة مع انحراف الانتماء من القومية إلى "الزبائنية" ..

◀ الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي في لبنان بقي شعارات وبرامج حكومية بفعل تعطيله مباشرة من الطبقة الحاكمة للحيلولة دون قطع أوصال الزبائنية التي نمت وترعرعت على حساب المواطنة .

◀ في اقتصادات الدول الناشئة عمومًا ، حيث يقوم أصحاب المصالح الخاصة بابتزاز السياسيين وموظفي الدولة وشرائهم بالمال لتشويه البيئات القانونية والسياسية والتنظيمية لتتلاءم مع مصالحهم دون سواهم .

## ◀ تركيبة

## لبنان

## المتداخلة

## جعلت الإدارة

## العامة

## (القطاع

## العام) نظامًا

## محاصصًا

## بين الطوائف

## الـ١٧ التي

## تؤلف

## المجتمع

## اللبناني.

## ◀ شهد

## ترتيب لبنان

## تراجعًا

## في معظم

## مؤشرات

## التقييم

## ولاسيما

## في تصنيف

## إطلاق

## الأعمال،

## حيث تراجع

## ١٠ مراتب.

الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي بقى شعارات وبرامج حكومية بفعل تعطيله مباشرة من الطبقة الحاكمة للحيلولة دون قطع أوصال الزبائنية التي نمت وترعرعت على حساب المواطنة. إلا أن لبنان يخضع بدوره إلى مراقبة المجتمع الدولي الهادفة إلى تحديد موقعه في المحافل الدولية بما يسهل آليات التعامل معه، وخصوصًا في المجالات الاستثمارية والمصرفية والمالية والاقتصادية على أنواعها. وفي هذا السياق، كان للبنك الدولي أخيرًا تقرير بعنوان "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٠٧"، والذي أظهر أن لبنان حلّ في المرتبة ٨٥ عالميًا بين ١٢٧ دولة في العالم وفي المرتبة ٧ إقليميًا. وفي النتيجة تراجع مع استمرار بقاء الإصلاح الإداري إلى جانب الإصلاح المالي والاقتصادي وعودًا معلقة على لائحة برامج الحكومة إلى المؤتمرات الدولية (باريس ٢ وباريس ٣).

إلا أن مسئولو المجتمع الدولي يتربصون بإقدام لبنان على درس آليات الإصلاح الإداري بما يعزز الإصلاح الاقتصادي ويحفز مناخ الاستثمار لديه، ولاسيما أنه قادر على الاستفادة من تجارب دول أخرى في هذا السياق. ويعتبر المسئولون في البنك الدولي جمال حيدر (لبناني الأصل) وداليا خليفة (مصرية الجنسية) أن فرص لبنان الفورية في مجال الإصلاح تتمثل في تحديث قوانين لتنظيم النشاط الاقتصادي، "إذ بتطبيق الإصلاح، يمكن أن يوجه لبنان رسالة إلى المستثمرين تؤكد جديته في قراره وضع اقتصاده على السكة الصحيحة بما يقوده إلى تنمية قطاعه

يُعرّف البنك الدولي الفساد بأنه أحد أكبر المعوقات أمام مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ ينال من عملية التنمية من خلال تشويه سيادة القانون وإضعاف الركائز المؤسسية التي يقوم عليها النمو الاقتصادي. وتاليًا، فإن الانعكاسات تكون قاسية على مفهوم المواطنة مع انحراف الانتماء من القومية إلى "الزبائنية" التي تبدو ناشطة في دول العالم النامي.

من هنا، تنصب جهود المجتمع الدولي على مكافحة الفساد عبر تعزيز دور المجتمع المدني في تحديد مواقع الفساد واستنباط آليات المواجهة وبناء قدراته في هذا المجال. وقد سجّلت مؤشرات عدة في رصد حالات الفساد والدفاع عن المجتمع من قبل منظمات غير حكومية، وبدأت تؤتي ثمارها وتحديدًا لجهة فضح الممارسات الفاسدة وتعبئة الرأي العام للضغط في سبيل وضع سياسات قوية لمكافحة الفساد.

لبنان، كما معظم الدول النامية، يقع تحت وطأة الفساد الذي يعيش في الإدارة العامة في ظل تركيبة متداخلة جعلت الإدارة العامة (القطاع العام) نظامًا محاصصًا بين الطوائف الـ١٧ التي تؤلف المجتمع اللبناني. ومن الطبيعي، أن يجد الفساد ثغرة للنفاذ إلى قلب المواطنة مع ضعف الرقابة أو تلاشيها في مجالات عدة بفعل تغييب دور الأجهزة الرقابية وتداخل مصالح الزبائنية والمحسوبيّة.

ولئن لبنان يعاني أزمة سياسية هي الأضخم منذ استقلاله عام ١٩٤٣، ولاسيما أن الاضطراب السياسي والأمني بقى مفتوحًا على وتيرة مرتفعة منذ عام ١٩٧٥، فإن

الخاص الأقوى".

يذكر أن تقرير "تقييم سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٠٧" كان قد صنّف لبنان في المرتبة ٨٥ عالمياً بين ١٧٦ دولة بينما حلتّ السعودية في المرتبة ٢٣ عالمياً، بينما صنّف في المرتبة ٧ إقليمياً بين ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحلت سلطنة عمان في المرتبة الرابعة. وقد شهد ترتيب لبنان تراجعاً في معظم مؤشرات التقييم ولاسيما في تصنيف إطلاق الأعمال (تراجع ١٠ مراتب). من هنا، يعتبر المجتمع الدولي أنه يتوجب على لبنان أن يدرك أن إصلاح اللوائح التنظيمية الخاصة بأنشطة الأعمال تؤدي إلى ارتفاع معدلات بدء الأنشطة التجارية وتأسيس الشركات. "فالعوائد على أسهم الملكية هي أعلى في الدول التي تقوم بتنفيذ أكبر عدد من الإصلاحات، إذ يبحث المستثمرون عن فرص استثمار مربحة، ويجدونها في الدول التي قامت بتنفيذ الإصلاحات، وذلك في معزل عن مستوى تطورها الاقتصادي. علماً أن الأسواق الناشئة الكبيرة، وبينها الصين ومصر والهند وإندونيسيا وتركيا وفيتنام، هي الأسرع في تنفيذ الإصلاحات الضرورية لتحسين مناخ الأعمال وتسهيله".

لذا، فإن التحدي الذي يحتم على لبنان مواجهته يتعلق بدراس المواقع التي تتطلب إصلاحاً بما يحفز أكبر عدد من رجال الأعمال لإقامة مشاريع وأعمال مجدية. ومن المفيد التطلع إلى جهود الإصلاح في عدد من الدول الأخرى بما يساعد في اكتساب أفضل التطبيقات. ومعلوم، أن عملية الإصلاح الأكبر أنجزت في مصر وأعقبها كرواتيا وغانا

ومقدونيا وجورجيا وكولومبيا والسعودية وكينيا والصين وبلغاريا.

يؤكد خبراء الاقتصاد أن تطوير أداء القطاع الخاص هو أساس في تخفيف معدلات الفقر ورفع مستوى الأداء السياسي لأي طبقة حاكمة بما يحول دون نفاذ الفساد لإفساد أنظمة الأحزاب السياسية والأنظمة الانتخابية. من هنا، يدفع البنك الدولي إلى دعم جهود الإصلاح الحكومية الهادفة إلى تطوير القطاع الخاص في اقتصاديات الدول الناشئة عموماً، حيث يقوم أصحاب المصالح الخاصة بابتزاز السياسيين وموظفي الدولة وشراهم بالمال لتشيويه البيئات القانونية والسياسية والتنظيمية لتتلاءم مع مصالحهم دون سواهم.

ومعلوم أن من أكثر المجالات عرضة لهذا التأثير هو تمويل الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية. فإدارة حزب سياسي أمر مكلف خصوصاً خلال الحملة الانتخابية، وغالباً ما يكون التمويل من المال العام غير كاف. كما أن اعتماد السياسيين والأحزاب السياسية على المساهمات المالية لفئة محصورة من أصحاب النفوذ الاقتصادي، يشوّه السياسات العامة وينمّي نزعة التكاليف على السلطة. وقد نجحت المنظمات غير الحكومية في بعض الدول، في لفت نظر الرأي العام إلى هذه المسألة وساعدت في إحداث إصلاح تنظيمي.

### حماية المستثمرين

وإلى الجانب السياسي، ثمة هوة ما بين الفساد والإصلاح في المجال الاقتصادي، حيث تنعكس التأثيرات الأولى على المناخ

## ← تقرير

"تقييم سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٠٧": لبنان في المرتبة ٨٥ عالمياً بين ١٧٦ دولة . . وفي المرتبة ٧ إقليمياً بين ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

## ← مؤشر

"مسئوليات المديرين": نال لبنان نقطة على ١٠ . .

مؤشر "حق المساهمين في إقامة دعاوى": نال ٥ نقاط على ١٠ .

← مؤشّر  
"إطلاق  
الأعمال":  
صنّف لبنان  
في المرتبة  
١٢٣ عالمياً  
بين ١٧٨  
دولة في هذا  
المؤشّر.

← مؤشّر  
"موجبات  
العقود":  
يحتلّ لبنان  
المرتبة  
١٢١ من ١٧٨  
دولة حول  
العالم.  
حيث من  
المعلوم ان  
تنفيذ العقود  
التجارية  
يحتاج إلى  
٧٢١ يوماً في  
لبنان.

## القطاع الخاص

ما المطلوب لإزالة تعثر لبنان في إنجاز الإصلاحات التي طلبها المجتمع الدولي بعدما لعبت السياسة دوراً أساسياً في تعطيل الجهود التي بذلت في السابق؟

يعتبر البنك الدولي وفق المسؤولين، أن فرصة لبنان الفورية في الإصلاح تتمثل في تحديث سلسلة قوانين وإجراءات أساسية في تنظيم النشاط الاقتصادي. "وبتطبيق الإصلاح، يمكن للبنان أن يوجه رسالة إلى رجال الأعمال والمستثمرين تؤكد جديته في قرار وضع اقتصاده الوطني على السكة الصحيحة بما يقوده إلى تنمية قطاعه الخاص الأقوى".

وفي مجال استغلال الموارد الطبيعية، يبقى لبنان بعيداً عن هذا البند مع افتقاره إلى مثل تلك الموارد والمحصورة أساساً بعدد من المعادن والنفط، وهو الأمر الذي تحوطه شبكات كبيرة بسبب ما يسمى "صفقات مشبوهة" ولاسيما في مجال استغلال الموارد (النفط في أنغولا، والخشب في كيموديا، ومعدن كولومبايت- تانتيليت (كتولتان) في الكونغو الديمقراطية). إلا أن جشع الطبقة الحاكمة يذهب أبعد في هذا السياق، مع استنباط آليات متعددة تتيح لهم تحقيق منافع شخصية من صفقات تعقد بين الحكومة والقطاع الخاص.

صحيح أن العالم أجمع يقرّ بأن الفساد هو آفة ويتنافى مع مفهوم الإصلاح بكل شقوقه، إلا أن مساعي مكافحته تقتصر على جهات محدودة، إذ تبقى العلاجات القانونية الرادعة مشاريع معلقة إلى حين.

الاستثماري الذي يحتاج لبنان إلى تحفيزه على نحو سريع لكي يفيد من الفائض النفطي الباحث عن مجالات توظيف في قطاعات مجدية. لذا، ثمة جهد مطلوب من لبنان القيام به من أجل إحراز تقدم ملموس ولاسيما لجهة "حماية المستثمرين"، حيث سجّل وفق تقرير البنك الدولي، تراجعاً بمقدار مرتبتين ليحتل المرتبة ٨٢ عالمياً.

ويعتبر مسؤولاً البنك الدولي أن هناك بعض النقاط التي يمكن أن يفيد منها لبنان لإنجاز الإصلاح وهي تتعلق بحماية المستثمرين وإطلاق الأعمال وفرض العقود.

"وفي ما يتعلق بحماية المستثمرين، يحتاج الإصلاح في رأينا إلى حماية حقوق صغار المساهمين وربطها بالجزء الخاص بتنفيذ العقود". ويظهر التقرير أن لبنان نال نقطة على ١٠ في مؤشر "مسؤوليات المديرين" ونال ٥ نقاط على ١٠ في مؤشر "حق المساهمين في إقامة الدعاوى".

ومعلوم أن مصر والسعودية أحرزتا تقدماً لافتاً بالنسبة إلى مؤشر "إطلاق الأعمال" عبر قطع أو إزالة الحد الأدنى لرأس المال بالكامل. وهذا محور إصلاحى يمكن لبنان أن يقاربه، وهو الذي صنّف في المرتبة ١٢٣ عالمياً بين ١٧٨ دولة في هذا المؤشّر.

ومعلوم أن تنفيذ العقود التجارية يحتاج إلى ٧٢١ يوماً في لبنان، وهذا ما جعله يحتلّ المرتبة ١٢١ من ١٧٨ دولة حول العالم في مؤشر "موجبات العقود". من هنا، فإن أي خفض للمدة الزمنية لتسجيل الملكية إضافة إلى تحسين معاملات الاستيراد والتصدير يشكل عاملاً رئيساً في تطوير أداء القطاع الخاص ضمن الاقتصاد اللبناني.